

في تطور مرتبط بتداعيات ثورات الربيع العربي، قررت الإدارة الأمريكية أمس سحب 03 مليون برميل بترول من الاحتياطي المخصص للطوارئ، لتعويض النقص الناتج عن الاضطرابات الراهنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة ليبيا.

وذكرت شبكة سي.بي.اس الإخبارية الأمريكية أن هذه أكبر كمية يتم سحبها من الاحتياطي الاستراتيجي من البترول الأمريكي، إلا أن المسؤولين في البيت الأبيض رفضوا التكهن بمدى تأثير مثل هذه الخطوة على أسعار البترول في العالم.

وأشارت الشبكة إلى أن هذه الكمية سوف تخصص لزيادة المعروض من البترول في فصل الصيف الذي يشهد زيادة في استهلاك قائدي السيارات للبنزين.

وقال وزير الطاقة الأمريكي ستيفن تشو إن الإقدام على هذه الخطوة جاء لمواجهة النقص الراهن في البترول الخام بسبب الاوضاع الراهنة في ليبيا ودول أخرى في الشرق الأوسط وتأثير ذلك على مسيرة الانتعاش الاقتصادي في العالم بوجه عام.

وأثار توقيت هذه الخطوة انتقادات حادة من جانب مشرعين جمهوريين ومنظمات رجال الأعمال الذين اتهموا الرئيس باراك أوباما باستغلال الاحتياطي الاستراتيجي للبلاد لأغراض سياسية. كما انتقد رئيس لجنة الطاقة والموارد الطبيعية بمجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور جيف بنجمان توقيت هذه الخطوة، وقال: إن السحب من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي كان يمكن أن يكون ملائماً من حيث التوقيت لو كانت الإدارة الأمريكية قد اتخذت مثل هذه القرار في بداية اندلاع الأزمة في ليبيا في أوائل العام الجاري. ومع ذلك، أعرب بنجمان عن أمله في أن تسفر هذه الخطوة عن المساعدة في تهدئة الاوضاع في أسواق البترول، وأن تعيد أسعاره إلى الانخفاض إلى المستويات المأمولة من جانب أغلب خبراء البترول.

وجاء قرار السحب من الاحتياطي الاستراتيجي للبترول مصداقاً سريعاً لنبوءة رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بن بيرنانكي في وقت متأخر من مساء أمس الأول، حيث كان قد أكد أن التكاليف الباهظة للوقود الناتجة عن الربيع العربي من المرجح أن يكون لها تأثير سلبي على نمو الاقتصاد الأمريكي هذا العام.

وأوضح بيرنانكي أن الحرب المشتعلة في ليبيا حالياً، وتزامنها مع تغيير النظام الحاكم في مصر بسقوط الرئيس السابق حسني مبارك وما تبع ذلك من اضطرابات داخلية، إضافة إلى التوترات في مناطق أخرى من الشرق الأوسط، جميعها كانت أسباباً قادت إلى ارتفاع سعر البترول في البورصات العالمية، حيث سجل البترول ارتفاعاً أمس في الأسواق الآسيوية فوق سعر 19 دولاراً للبرميل.

وأضاف المسئول الأمريكي أن هذه التكاليف المرتفعة للحصول على الطاقة سوف تقطع ما نسبته حوالي 4.0% من الأرباح المتوقعة للنمو الأمريكي لمدة عام كامل، كما توقع بيرنانكي بأن التضخم على مستوى العام سوف يتراوح بين 2,3% و 2,5%، وأن المستوى البطالة سيتراوح بين 6.8% و 9.8%.

من جانب آخر، وعلى الرغم من هذه التداعيات، وكذلك الخسائر التي لحقت بعدد من القطاعات الاقتصادية أبرزها قطاع السياحة في أعقاب توالي ثورات الربيع العربي، كشفت دراسة اقتصادية متخصصة أمس عن أن الشركات العالمية تنظر بإيجابية إلى مستقبل الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط بعد نحو ستة أشهر من اندلاع هذه الثورات. وأوضحت الدراسة الصادرة في إطار تقرير مؤسسة جرائن ثورنتون الدولية للأعمال عن أن نحو 22% فقط من الشركات الخاصة في العالم ترى أن الاضطرابات التي صاحبت ربيع الثورات العربية كان لها أثر سلبي على أعمالها، مشيرة إلى أن أمريكا الشمالية تحظى بالنسبة الأعلى من هذه الشركات، حيث تحدث ربع الشركات العاملة فيها - 62% - عن أثر سلبي طال استثماراتها في المنطقة.

يذكر أن تقرير جرائن ثورنتون الدولية للأعمال آي بي آر يوفر بشكل سنوي معلومات شاملة حول توقعات واستقراءات أكثر من 11 ألف شركة في 93 دولة حول العالم، ويعتمد هذا التقرير على خبرة 91 عاماً من جمع البيانات عن التوجهات الاقتصادية لغالبية الدول الأوروبية المشمولة، وتسعة أعوام للعديد من الدول غير الأوروبية. وعن الجانب الإيجابي للربيع العربي، قالت الدراسة إنه بينما رأت 01% من الشركات العالمية أنها أصبحت الآن أقل ميلاً للاستثمار في الشرق الأوسط، كانت الاقتصادات الكبرى أكثر إيجابية في رؤيتها لواقع الاستثمار في المنطقة،

حيث رأت 6% فقط من شركات أمريكا الشمالية ودول مجموعة السبع أنها أقل ميلا للاستثمار فيها. من جانبه, قال أد نوسباوم المدير التنفيذي في جرانت ثورنتون الدولية معلقا علي الدراسة أن تركيا علي سبيل المثال تضررت بشكل كبير حسبما أشارت إليه 63% من شركاتها التي تحدثت عن الأثر السلبي الذي طالها باعتبار أن الشرق الأوسط هي منطقة تصدير أساسية بالنسبة لها. وأوضح نوسباوم, أنه رغم هذه التداعيات المباشرة فإن المشهد يبدو علي الأمد الطويل أكثر تفاؤلا.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 25/06/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com